

تقرير مراقب الحسابات		العربية
مراقب الحسابات		01/01/2025-31/12/2025
مراقب الحسابات		
مراقب الحسابات		
الرأي		
رأي غير متحفظ	نعم	
رأي متحفظ	لا	
رأي معاكس	لا	
عدم إبداء رأي	لا	
أساس الرأي		
أساس الرأي غير المتحفظ	<a href="#">Ref #1</a>	
أمور التدقيق الرئيسية	<a href="#">Ref #2</a>	
معلومات أخرى	<a href="#">Ref #3</a>	
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	<a href="#">Ref #4</a>	
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية	<a href="#">Ref #5</a>	
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	<a href="#">Ref #6</a>	

1 #

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة بركاء للمياه والطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة")، التي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات، تشمل السياسات المحاسبية المادية ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في *فقرة مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية* من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الشركة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، حيثما تنطبق على أعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بأعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة في سلطنة عمان. لقد استوفينا أيضاً مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

2 #

تمثل أمور المراجعة الرئيسية تلك الأمور التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

### اختبار مؤشرات عكس خسائر انخفاض قيمة الأصول غير المالية

راجع الإيضاح 6(و) و 31 حول القوائم المالية.

### أمر المراجعة الرئيسي

### كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا

- لدى الشركة أصول غير مالية جوهرية، تشمل الممتلكات والآلات والمعدات، ترتبط بشكل رئيسي بعمليات توليد الطاقة وتحلية المياه. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة الدفترية لهذه الأصول غير المالية 55.7 مليون ٢٠٢٥. فهم إجراءات الشركة لتقييم مؤشرات انخفاض القيمة أو عكس الانخفاض في القيمة؛
- تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية المتعلقة بتقييم مؤشرات انخفاض القيمة أو عكسها؛

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 10

- في كل تاريخ تقرير، تقوم الإدارة بتقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض أو عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية، بما في ذلك محطة توليد الطاقة ("محطة الطاقة")، ومحطة التبخير الفجاني للمياه متعدد المراحل، ومحطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي بطاقة 10 مليون جالون في اليوم ("المرحلة 1") ومحطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي بطاقة 12.5 مليون جالون في اليوم ("المرحلة 2")، وأصول حق الاستخدام المرتبطة بالأرض ذات الصلة. تعتبر كل محطة بالإضافة إلى أصل حق الاستخدام الخاص بها بمثابة وحدة منفصلة لإنتاج النقد.
- تقييم الأداء الاقتصادي؛
  - تقييم التغيرات في معدلات الفائدة في السوق؛
  - تقديم دراسة الإدارة للمؤشرات الداخلية والخارجية الرئيسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - تقديم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الأصول.

وبناءً على هذا التقييم، خلصت الإدارة إلى عدم وجود مؤشرات على انخفاض القيمة أو عكس انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2025، وبناءً عليه لم يتم إجراء اختبار انخفاض قيمة.

يعتبر هذا الأمر مسألة مراجعة رئيسية نظراً لأهمية الأصول غير المالية بالنسبة للقوائم المالية، ولما ينطوي عليه من أحكام مهنية عند تقييم وجود مؤشرات انخفاض القيمة أو عكسها، والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها في حال تحديد مثل هذه المؤشرات.

# 3

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة وتقرير مناقشات وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركات.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لم نصدر أي تأكيد بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهريّة مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهريّة. في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترّع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

# 4

ممة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع المتطلبات ذات الصلة بهيئة الخدمات المالية والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهريّة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 10 Feb 2026

غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

# 5

رابعة القوائم المالية

تتمثل أهداف مراجعتنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من أعمال المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية بصورة عادلة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات التي تم القيام بها للحد من التهديدات أو الضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجع الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

# 6

التطبيقية الأخرى

كما ننوه أن القوائم المالية للشركة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تلتزم، من كافة النواحي المادية، بما يلي:

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 10 Feb 2026

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية، و

- الاحكام واجبة التطبيق من قانون الشركات التجارية لسنة 2019.

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
مبين شودري	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
كي بي أم جي ش م م	اسم مكتب مراقب الحسابات